السياسة البريطانية تجاه مصر و السودان فى البرلمان البريطانى

١٨٨٢ – ١٨٩٩ م

اعداد

حنان محمد عبد الجواد عبد الباقى

طالبة دكتوراه قسم التاريخ كلية البنات جامعة عين شمس

إشراف

الاستاذ الدكتور / رأفت غنيمى الشيخ — **الاستاذ الدكتور / خلف عبد العظيم الميرى**

استاذ التاريخ الحديث و المعاصر — **ستاذ التاريخ الحديث و المعاصر بالكلية**

و عميد جامعة الزقازيق سابقاً

ملخص البحث

أطلقت السياسة البريطانية طوال الإحتلال البريطانى لمصر والسودان أكذوبة الإستعمار المصرى للسودان بين السوادنيين ، لفصل الروابط القومية والوطنية بين الشعبين، وتستأثر بالسودان ، و عند تعيين اللورد كرومر المعتمد البريطاني فى مصر ١٦ سبتمبر ١٨٨٣ ،كانمن أهم نتائج تعيينه تغيير سياسة بريطانيا بأنها تدخلت تدخلاً مباشرة فى أمور السودان ، ونصحت بريطانيا محمد شريف باشا رئيس الوزارة المصرية بإخلاء السودان وجعل حدود مصرتنتهى عند السودان أو وادى حلفا بالتحديد.

أما موقف مصر من هذا الحادث فهو تمسكها بمبدأ الوحدة السياسية لوادى النيل وبحقوقها فى السودان،كما حصلت الحكومة البريطانية على موافقة البرلمان البريطانى على التنازل لمصر عن مبلغ ٧٩٨.٨٠٢ جنيها، قيمة ما كانت قد اقترضته مصر منها عند تقرير مبدأ استرجاع السودان، واعتبرت إنجلترا المبلغ نصيب مصر في عملية فتح السودان.

Research Summary

British policy was launched throughout the British occupation of Egypt and Sudan lie Egyptian colonization of Sudan between Alsoadnyin; To separate nationalism and patriotism among folk links, accounts for Sudan, and when you set the Lord Cromer, adopted the British in Egypt, September 16, 1883, was one of the most important results of his appointment to change British policy that it intervened directly in matters of Sudan, and advised Britain Muhammad Sharif Pasha, head of the Egyptian Ministry to vacate Sudan and make the limits Musrtanthy when Sudan or WadiHalfa specifically.

The position of Egypt from this incident is its adherence to the principle of political unity of the Nile Valley and their rights in the Sudan, as the British government obtained the approval of the British Parliament to abdicate in Egypt for the amount of 798.802 pounds, the value of what Egypt had borrowed them when deciding on the principle of recovery of Sudan, and is considered England the amount per Egypt in the process of opening the Sudan.

And he saw Cromer to better follow the application of the rules of the draft agreement bilateral policy is to get the English - if they could - everything you want to practice without a change Islanders in the political situation of Sudan and to achieve this idea saw in that it is possible not become Sudan is not an English not only Egyptians, but the Englishman Egyptians. Translated Sir what ColmMclrt Malcolm Me liurabth legal adviser to the Egyptian government this political idea into legal language, a duo of governance that held between the British and Egyptian

governments in the January 19, 1891.

مقدمـــة

يتناول هذا الموضوع دراسة السياسة البريطانية تجاه مصر و السودان فى البرلمان البريطانى ١٨٨٢ – ١٨٩٩ م أى منذ احتلال انجلترا لمصر حتى توقيع الاتفاقية الثنائية و صدى تلك السياسة فى البرلمان البريطانى .

لم يكن احتلال بريطانيا لمصر عشوائياً بقدر ماكان عملا تم التخطيط له من قبل بريطانيا و نتيجة للصراع البريطانى الفرنسى ، و يقدر أهمية مصر لبريطانيا لما يدور فى مصر من قبل الساسة البريطانيين مثل التقارير التى كانت ترسل من مصر عن طريق المعتمد البريطانى فيها إلى لندن من ناحية و من ناحية أخرى ماكان يدور فى أروقة البرلمان البريطانى بمجلسيه العموم و اللوردات بشأن مصر .

بالنسبة للدراسات السابقة لم تكتب فى هذا الموضوع عن تلك الفترة سوى مضابط البرلمان المصرى و الوثائق العربية المنشورة و بعض المصادر و المراجع و الدوريات و لم يسبق لتلك الدراسة التى نتناولها أحد من خلال وجهة النظر البريطانية المتمثلة فى مجلسى العموم و اللوردات حيث يمكن اكتمال النقص فى هذا الموضوع .من الوجهتين المصرية و البريطانية من خلال برلمانها و هذا ما يعالجه بحثى حيث أعتمدت على مصادر جديدة و هى مضابط البرلمان البريطانى بمجلسيه العموم و اللوردات كمصادر أصلية لتلك الدراسة

قد حاولت ترتيب الاوراق ، و الاعتماد على المنهج التاريخى الوصفى و التحليلى أى التعليق على الأحداث و نقدها و ابراز وجهة نظرى فيها مع إستخدام التسلسل الزمنى و من خلاله التاريخ الوصفى بضبط الأحداث .

السياسة البريطانية تجاه مصر والسودان١٨٨٢ - ١٨٩٩م

أطلقت السياسة البريطانية طوال الاحتلال البريطانى لمصر والسودان أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان بين السودانيين، لفصل الروابط القومية والوطنية بين الشعبين، وتستأثر بالسودان[١].

بلغت خسائر مصر نتيجة لسياسة بريطانيا فى السودان منذ مقتل التعايشى فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١ م حتى ٢٤ نوفمبر سنة١٨٩٩ م و الوقائع الأولى مثل (واقعة آبار – راشديك – الشلالى) من ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١ م حتى ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢م بـ ٥٠٠٠ جندى ومن ابريل – يونيه ١٨٨٢ حتى مارس سنة ١٨٨٣ م ٤٥٠٠ جندى[٢].

)[١]عبد العظيم رمضان: أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان، الهيئة المصرية العامة للكتاب مكتبة الأسرة، ١٩٩٦ ، ص ٥٩.

)[٢]مخزون: ضحايا مصر في السودان وقضايا السياسة الانجليزية، الطبعة الثالثة لطباعة السفير بالاسكندرية سنة ١٩٣٥، ص ٩-١٠.

ولهذا صرح المستر لويد جورج Loyed Georgفى جريدة الأهرام بأن المصريين قبيل الاحتلال الانجليزى كانت لهم السلطة التامة فى السودان ولكنهم أساءوا السياسة والإدارة لدرجة اضطرتانجلترا من طرد المصريين من السودان [٣] وترى الباحثة أنه ظلم بين لأن السودانيين إخوان للمصريين واستعمار السودان لن يفكر فيه أي مصرى على الإطلاق. وأن هذه الأوهام لا يصدقها السودانيون الأذكياء وقد تم تعيين السير ايفلين بارنج معتمداً بريطانيا فى مصر فى ١٦ سبتمبر ١٨٨٣ م ومن أهم نتائج ذلك تغيير سياسة بريطانيا بأنها تدخلت مباشراً فى أمور السودان ونصحت بريطانيا محمد شريف باشا رئيس الوزارة المصرية بإخلاء السودان وجعل حدود مصر مع السودان عند وادى حلفا بالتحديد [٤].

حادثة فاشودة ١٨٩٨م:

نجح رنل رود Rinel Roodمساعد اللورد كرومر فى عقد معاهدة مع الأثيوبيين فى ١٤ مايو١٨٩٧ م لضمان حيادهم. وتقدم السير هوبرت كتشنز Sir HobertKetchenerعلى رأس جيش غالبيته العظمى من المصريين جنوباً من دنقله في مايو ١٨٩٨ م واستولى على أم درمان في ٢ سبتمبر حيث هرب منها الخليفة *[٥]، كما استولى على الخرطوم ورفع عليها العلمين المصرى والانجليزى. ثم زحف كتشنر إلى فاشودة فى ١٩ سبتمبر ١٨٩٨ م وطالب كتشنر القائد الفرنسى (مارشان) Marchinبإخلائها واعترافه بالسيادة المصرية عليها. ونتيجة لتمسك كل من مارشانوكتشنر بموقفهما تأزم الموقف في فاشودة مما أفضى إلي التهديد بقيام حرب بين انجلترا وفرنسا في أوربا، وخشيت فرنسا الحرب وأذعنت للأمر الواقع ، وفى ١١ ديسمبر ١٨٩٨ م سوى الخلاف الذى أثاره ذلك الحادث بين انجلترا وفرنسا بإصدار تصريح مشترك فى ٢١ مارس ١٨٩٩م حددت فيها مناطق نفوذ فرنسا ولهذا تكون بريطانيا قد حصلت على كل ما كانت تطلبه وهو إبعاد النفوذ الفرنسى عن وادى النيل.

أما عن موقف مصر من هذا الحادث فهو تمسكها بمبدأ الوحدة السياسية لوادى النيل وبحقوقها فى السودان[٦] حصلت الحكومة البريطانية على موافقة البرلمان البريطانى على التنازل لمصر عن مبلغ ٧٩٨.٨٠٢ جنيها، قيمة ما كانت قد اقترضته مصر منها عند تقرير مبدأ استرجاع السودان، واعتبرت انجلترا المبلغ هونصيب مصر في عملية فتح السودان[٧].

ترى الباحثة أن عملية استرداد بريطانيا للسودان جعل لها الحق فى تدخلها فى شئون السودان وعزل مصر عنها واستئثارهما وحدهما بكل شئون السودان.

)([٣]الأهرام: ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٠.

([4]) The earl of lord Cromer modern Egypt. London, 1911 , p294.

*- فقد طورد الخليفة عبد اللة التعايشى حتى قتل فى أم بيركات سنة ١٨٩٩ للقضاء على المهدية و بقاياها فى السودان . ، د/ عبد الفتاح عبد الصمد منصور: العلاقات المصرية السودانية فى ظل الاتفاق الثنائى ١٨٩٩- ١٩٢٤ ص ، ٥٣

)([٦]محمد فؤاد شكرى: مصر والسيادة بالسودان، القاهرة ١٩٥٧، ص ٦٦ وأيضاً محمد صبرى: الأمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر القاهرة ١٩٤٨، ص ٢٣٥.

([7])Salisbury to Cromer No. 92, 5, June 1898 PRO., F.O, 78/49. نقلا عن د/ عبد الفتاح عبد الصمد : المرجع السابق ، ص ٥٣ .

كان رأى كرومر أن أفضل سياسة تتبع لتطبيق قواعد لمشروع الأتفاق الثنائى هى أن يحصل الإنجليز – لو استطاعوا – على كل ما يريدون من الناحية العملية دون احداث أى تغيير جذرى فى الوضع السياسى للسودان و لتحقيق هذه الفكرة رأى أنه من الممكن ألا يصبح السودان انجليزيا ولا مصرياً بل يكون انجليزيا مصريا. وترجم السير ما لكولم ماكلرت Malcolm Me liurabth المستشار القانونى للحكومة المصرية هذه الفكرة السياسية إلى لغة قانونية وهو نظام الحكم الثنائي الذى عقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية فى ١٩ يناير ١٨٩١ م [٨]

تتفق الباحثة مع الكثير من الآراء بأن هذه الاتفاقية فريدة فى نوعها لن يسبق فى عالم الاتفاقيات عقد اتفاقية نظيرها فى القانون الدولى.

عبر لورد كرومر بأن يصبح السودان مصرياً إلي الحد الذى يفي بالضرورات السياسية وقواعد العدل ، أوفى نفس الوقت يكون انجليزيا حتى يمنع العقبات التى تعوق إدارة البلاد عن إدارة السياسة المصرية القائمة. وكان الواضح أن هذه الاحتياجات المتضاربة لا يمكن أن تتم بدون خلق نوع جديد من المعاهدات الأمر الذى لم يكن معروفاً فى القانون الدولى[٩] وكان الحل المقترح للوضع فى السودانفى نظر كرومر هو عقد اتفاق Agreement أو وفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية[١٠].

قد أفصح كرومر عن نوع الحكم المقبل في السودان في خطبة ألقاها في ٤ يناير سنة ١٨٩٩ م بأم درمان وأوضح بها كرومر عن سوء الحكم المصري في السودان قبل المهدية، وذلك حتى يبرر الوضع السياسى الجديد في السودان ألا وهو اشتراك الانجليز مع مصر فى حكمه[١١] وقال كرومر بعدم اعتراف انجلترا بأى حق لتركيا فى السودان[١٢].

تتفق الباحثة فى الرأى مع كثير من المؤرخين بأن الاتفاق الثنائي قد أوضح مشكلة السيادة علي السودان ويعتبر الاتفاق سلباً لحقوق مصر الإدارية فى السودان كما أهمل الدولة العثمانية هذا الاتفاق الثنائي ، وأيضاً ظهرت مسألة تحديد الحدود بين مصر والسودان[١٣].

([8])Cromer to Salisbury. Separate & secret, 10 November, 1898, PRO., F.O., 78/4957.
نقلا عن ، عبد الفتاح عبد الصمد منصور: العلاقات المصرية السودانية فى ظل الاتفاق الثنائى ١٨٩٩- ١٩٢٤ ص ، ٦٩- ٧٠ .

([9])Cromer: Modern Egypt, P. 549.

([١٠])Salisbury to Cromer 9 December 1898.نقلا عن د/ عبد الفتاح عبد الصمد منصور: العلاقات المصرية السودانية فى ظل الاتفاق الثنائى ١٨٩٩- ١٩٢٤ ص ، ٥٣ حتى ٥٧.

([١١])محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ – ١٨٩٩، القاهرة ١٩٥٧ ، د/ عبد الفتاح عبد الصمد منصور: العلاقات المصرية السودانية فى ظل الاتفاق الثنائى ١٨٩٩- ١٩٢٤ ص ، ٧٤ .

([12])Cromer: Modern Egypt, P. –550 -552

[13])Lutifi , Al-Sayyid , AfAF; Egypt and Cromer, astudy. In Anglo-Egyptian relations, London, 1968, p. 190.

كما أصبح للاستعمار السيطرة الاقتصادية ، و السيطرة السياسية أيضاً، فالمعتمد البريطانى هو الحاكم بأمره ، وقد تحطم الدستور الذى فاز به الشعب عام ١٨٨٢م ، و تم الغاء البرلمان المنتخب ، كما حطم الجيش المصرى ، فجرد من جميع الضباط الذين اشتركوا فى الثورة العرابية من رتبة ملازم ثانى إلى يوز باشى من رتبهم وحوكم كبار الضباط بجريمة العصيان ضد التدخل الاستعمارى والاحتلال ، وبذلك أصبح الجيش هزيلاً برئاسة ضباط انجليز ليكون أداة مُسخرة في يد الاحتلال ضد شعب مصر وضد شعب السودان، كما سيطر الانجليز على الشرطة ، فأصبح لها ضباط ومفتشو عموم كلهم من الانجليز[١٤] وأصبحت السيطرة للانجليز فى كل شيئ ، المستشار المالى انجليزى والمستشار القضائي والمستشار في وزارة المعارف وسكرتيرها العام والمستشار في وزارة الداخلية كلهم انجليز، بل والنائب العام أصبح انجليزياً هو الأخر. ولقد زاد عدد الموظفين البريطانيين من ١٠٠ موظف أوائل الاحتلال إلي ١٦٠٠ موظف في عام ١٩١٩.

فقد أرسل وزير خارجية انجلترا برقيته المشهورة فى ٤ يناير ١٨٨٤م " ما دام الاحتلال البريطاني قائما في مصر فلابد من اتباع النصائح التي ترسلها حكومة جلالة الملكة (ملكة انجلترا) إلي الخديو .. ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن الحكومة البريطانية تصر علي اتباع السياسة التى تراها. ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة ... وإذا اقتضى الأمر استبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين من هم علي استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها إليهم الخديو، بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة " [١٥].

وقد نشرت جريدة أجبشيان جازيت ما يؤكد ذلك قائلة "يجب أن تبدأ انجلترا بمنح مصر حكومة برلمانية علي النمط الأوروبى ولكن بدلا من أن نجد في الوطنيين ارتقاء وتقدماً فى الكفاءة والأهلية لتولى أحكام بلادهم نجد الأمر على عكس ذلك أى أنه كلما ارتقت مصر وتقدمت نجد الحكومة مضطرة بالأكثر لزيادة عدد الموظفين الأوروبيين بدون حصول زيادة مناسبة في عدد الموظفين الوطنيين"

وأبلغ مثال لهذه الحقيقة ظاهر في التعيينات الحديثة حينئذفي نظارة المالية " عينوا رجلا انجليزياً بالأمور المالية ، جاءوا به من الخارج لمنصب خطير هو منصب وكيل الخزينة ، وبعد مضى شهور قليلة رأوا أنه لابد لهم من زيادة كبار الموظفين الانجليز في نظارة المالية بتعيين وكيل ثان لها الآن ، تنوى الحكومة أن تستفيد من دراية واختبار شيتى بك وأن تنقله من وظيفة مدير عموم الجمارك إلى منصب جديد خطير أوجدوه فى النظارة المذكورة . وإنما تعيين جميع هؤلاء فى هذه المناصب الرفيعة لأن الحكومة لا ترى وطنياً واحدا فيه الكفاءة لشغل مثل تلك المناصب والقيام بها وذلك رغما من سعينا المتواصل مدة ٧٠ سنة وراء تعليم المصريين أن يتولوا أمورهم بأنفسهم ، ولم يقتصر هذا علي المناصب العليا بل أن عددا من طلبة المدارس

([١٤]شهدى عطية: تطور الحركة الوطنية، ١٨٨ – ١٩٥٦، الدار المصرية للكتب، القاهرة ١٩٥٧ ص ١١.
([١٥]شهدى عطية: المرجع السابق، ص ١٢. و ايضاً سيد عبد المنعم السيد : سياسة الاحتلال الانجليزى فى مصر ١٨٨٣ – ١٩٠٧ . رسالة ماجستير (غير منشورة) – كلية الآداب- جامعة القاهرة ١٩٨٥ ، ص ١١٨ .

الانجليزية يعطون الوظائف الإدارية الثانوية ، لأن الناشئة المصرية الجديدة لا كفاءة لها علي القيام بتلك المناصب رغما عن كون أفرادها ممن تلقوا العلوم تحت المراقبة الانجليزية"[١٦].

سوف نسوق الأدلة التى صرحت بها جريدة أجبشيان جازيت فى فقدان المصريين الوظائف الهامة

وكتبت جريدة المؤيد عن موضوع " كيف عينوا غردون ، ومن الحكايات السياسية التى ظهرت الآن أن الحكومة الانجليزية لما أرادت أن ترسل غردون باشا إلي السودان زاره اللورد ولسلي وجاء به إلي وزارة الحربية وأدخله إلى غرفة مجاورة للقاعة التى جلس فيها الوزراء وسأله أن ينتظر هناك ، أما اللورد ولسلي فإنه دخل إلى الوزراء وبعد محادثة عاد إلى غردون وقال له " إن الحكومة عازمة على إخلاء السودان فهل تذهب وتجرى ذلك ، قال غردون نعم أفعل قال اللورد ولسلى " إذا فأدخل قال غردون: دخلت إذ ذاك فرأيت الوزراء فقالوا لي هل أبلغك ولسلى أوامرنا ؟- قلت نعم. أنكم لا تضمنون مستقبل حكومة السودان وتطلبون منى أن أمضى الآن وأخليها قالوا – نعم هذا الذى نريده.

بذلك انتهى الأمر على ما نرى من السرعة ولم يتجاوز عدة ساعات وعند الساعة الثامنة من مساء ذلك اليوم سافر غردون فلما وصل إلى محطة شارن كروس ليركب القطار اشترى له تذكرة السفر اللورد غرانفيل بنفسه وأما اللورد ولسلي فإنه حمل شنطة غردون كما أن الدوق كامبردج فتح له باب العربة ليركب [١٧].

ترى الباحثة مما سبق دليلا على مدى اهتمام كبار الأمة بالرجل الذى وجدوه مستعداً لاقتحام الأخطار عند أول إشارة .

رأى البرلمان البريطانى فى سياسة انجلترا تجاه مصر و السودان :

وعن رأى أعضاء البرلمان البريطانى في سياسة حكومة انجلترا تجاه مصر والسودان انعقد مجلس العموم البريطاني فى الخميس الموافق ١٨٨٣/٢/١٥ م وقد اجتمع المجلس بعد الواحدة والنصف وقد تم مناقشة كل الأمور التى تتعلق بمصر مع اللورد كرومر وقد انعقد المجلس بجميع أعضائه.

تناول البرلمان البريطانى عدة موضوعات تتعلق بسياسة بريطانيا تجاه مصر و السودان و من المشاكل التى ناقشها إضراب الشعب بأكمله ، حيث أن الضرائب تجاوزت للحد القانونو تم دفعها بأكملها ، ويتساءل المجلس هل الحركة كانت قومية شعبية أم كانت عسكرية فقط و توجد مشكلة

([١٦] المؤيد: ٢٨ اكتوبر ١٩٠٦. و ايضا - Marlowe, John:Anglo- Egypt Relations1800-1956, second edition, copyright,1965,p. 168.

([١٧] المؤيد: ١٣ اكتوبر ١٩٠٦

أخرى ففي عام ١٨٧٠، ١٨٨٠م كان هناك عدد كبير من الأفراد و المدنيين بالأضافة إلى العسكريين الذين تم نفيهم إلى السودان للمشاركة فى هذه الاضطرابات.

وقد أرسل المعتمد البريطانى إلى انجلترا مراسلة يومية كتابية من القاهرة والتى أوضحت إن وراء هذه الاضطرابات ليس فقط أفراد عسكريون بل حزب الأمة. وبعد معرفة الوضع الصحيح لتلك الاضطرابات يسأل البرلمان ما هي سياسة حكومة اللورد كرومر هل هى مستقيمة ومباشرة حيث يوجد تعامل الدول العثمانية الصديقة المجاورة لمصر ، حيث أنهم أبقوا على علاقاتهم بمصر التى هى تقع فعلا فى أيدى انجلترا ، ويوجد خطر كبير فى هذه العلاقة وما هى اهتمامات هذه الولايات العثمانية بمصر ، والسؤال ما هو ذلك الخطر؟ وهل هو محيط بقناة السويس؟ وأين يأتى هذا الخطر؟

وكان الرد بأنه" قد وردت إلينا بعض الأوراق الرسمية ، التى تخص فقط الأشخاص الذين يريدون تحرير أنفسهم من التدخل الأجنبى ، ولكن هل هذا الضغط يمثل على الحكومة سيادة " الدولة العثمانية " والتى تزعم أن مصر حرة وما زالت تحت تبعيتها [١٨] . ولو أن حكومة سيادتها قد باشرت الحركة الوطنية ، لو أنهم تعاونوا مع الملك بدلا من تجاهل ومعارضة السلطة الشرعية للسلطان؟ كل هذه النتائج قد تؤدى إلي تجنب الخسارة العظيمة للحياة وتدمير الممتلكات وتجنب الأبرياء ويلات الحرب ولكن كان من الصعب التكهن بنوايا وتدبير حكومة جلالتها"

وترى الباحثة أنه بذلك قد رسم البرلمان البريطانى للورد كرومر سياسة انجلترا القادمة مع الدولة العثمانية وبذلك حافظت علي صداقتها مع الدولة العثمانية ، واحتكارها لمصر وبذلك عملت موازنة ومعادلة صعبة باستقطاع جزء مهم لدى الدولة العثمانية (المتمثلة فى مصر) واحتفاظها بصداقتها مع الدولة العثمانية ، وأخذ إحصاءات ما تدور بداخل مصر واهتماماتهم الحالية عكس ما كانت تفعله الدولة العثمانية لمصر.

وفي جلسة ١ مارس ١٨٨٣ م دارت مناقشة بالبرلمان البريطانى تحت عنوان خبر عاجل خاص بمصر "مقبرة الجنود والقوات البحرية" حيث استفسر السيد هنري ويلمون Sir Henry Wilmot يسأل سكرتارية الولاية للشئون الخارجية عما إذا كان هناك أى خطوات سيتم تدبيرها لحماية قبور جنودنا وبحارينا الذين لقوا حتفهم فى مصر – خلال معركة التل الكبير الأخيرة ، وأن بقايا هؤلاء الذين لقوا حتفهم سقطوافى القصاصين والتل الكبير، سيتم دفنهم فى مقبرة جماعية فى المكان الأخير ولقد تعهدت الحكومة المصرية بتولى الإجراءات اللازمة تحت إمرة القائد البريطانى والمهندسين الملكيين ببناء حائط يحوى هذه المقبرة وزراعة سور شجرى ووافقت أيضاً على تأمين الحماية الكافية لهذه المقبرة [١٩].

ونستنتج مما سبق اهتمام أعضاء البرلمان ليس بالعسكريين الأحياء فقط بل والذين لقوا حتفهم فى معركة التل الكبير ، ومن الواضح أنهم احتلوا مصر بكل خيراتها وأرضها ومقابرها.

([18])parliamentary debates house of commons fourth series. Vol, CCLXXVL P. 63.
([19])I bid, P 1157.

وطرح موضوع أخر للمناقشة داخل البرلمان بتاريخ ١ مارس سنة ١٨٨٣ م عن قانون المقابلة. *حيث سأل مستر مولوى Mr. Molloy وزير الدولة للشئون الخارجية عما إذا كانت حكومة سيادتها لها نظرة لتعزيز السلام و الرضا فى مصر، وهل ستتخذ أى خطوات للتفاوض مع السلطات الأوربية للحصول على تسوية بشأن المزارعين فى مصر ، الذين ربما يتقاضون نفقات مناسبة لامتيازاتهم بما يبلغ ١٧٠٠٠جنية وفقاً لقانون المقابلة ، لو أن ذلك واقع ، فإن المبلغ السنوى ١٥٠٠٠٠ الممنوح وفقاً لقانون ١٨٨٠م الخاص بالسيولة علماً بأن ذلك المبلغ لا يكفى حتى لإعادة دفع الديون المستحقة . ولو أن واقع هذا المبلغ ١٧٠٠٠٠٠٠جنية مقدمة للتعاقد فقط مع الحكومة المصرية كنقود شرائية لنسبةتبلغ ٥٠% وتأجيل قانون ضرائب الأرض الذى لم يتم منحه؟

كما صرح اللورد Lord Edmond Fitzmaurice أن المعلومات الكاملة طبقاً لسؤال قانون المقابلة تم ضمه فى التقرير الخاص بالمالية المصرية(مصر، برقم ٥، ١٨٧٩م). وسوف يتم إلقاء نظرة من Sir C.Riverswilson's في تقريره حول قانون السيولة (مصر، برقم ١، لعام ١٨٨١ م) مع الأخذ فى الاعتبار أن نصيب الأسد – النسبة الكبيرة من مبلغ ١٧٠٠٠٠٠٠جنية ستكون قيمة شكلية مع التأكيد على المبلغ السنوى ١٥٠٠٠٠جنية مع الأخذ فى الاعتبار الظروف المالية المتنوعة قررت محكمة النقض تعويض التصويت على تعويض أصحاب الأراضى لقانون المقابلة [٢٠].

وناقش أعضاء البرلمان في نفس الجلسة موضوع "مصر و العمال الأوروبيين والأجانب" حيث سأل Mr. Molloy سكرتير الدولة للشئون الخارجية هل عودة الأجانب كان لها تعاقدات خاصة من قبل الحكومة المصرية ؟ حيث أمر بذلك "اللورد جرانفيل Lord Granville فى الأول من مارس ١٨٨٢ م حيث تقدم كورقة برلمانية للمناقشة والذى علق عليها ممثل المجلس البريطانى العام فى الثالث عشر من مارس ١٨٨٢م . أنه قد تم تدبر هذه المشكلة بعرضها للمناقشة حيث صرح اللورد Lord Edmond FitzmAnurice بأن العودة الدقيقة للأجانب التى أشار إليها العضو المحلى لم تحصل عليها بعد وأن السيد أدوارد ماليت Sir EdwordMalet's سيوجه عنايتة بالأمر، من خلال ورقة برلمانية عن مصر(برقية برقم ٦عام ١٨٨٢ م) تحتوى بتاريخ لا حق لذلك تنص احتواء معلومات كاملة بالنسبة للأوربيين الذى يعملون لدى الحكومة المصرية[٢١].

*وكان قانون المقابلة قد أصدر فى أغسطس ١٨٧١م ، وسبب إصداره مع دخول الاستثمارات الأجنبية مصر تفتح المجال أمام الاقتراض من البنوك الأجنبية أمام حكم كل من سعيد وإسماعيل وبدأت الحكومة المصرية تواجه مشكلة سداد الديون فى مواعيدها لذلك أصدرت هذا القانون. وكان نص القانون المقابلة الذى أصدره الخديو اسماعيل سنة ١٨٧١ م وكان اختياريا ثم أصبح إجباريا وينص علي أن يدفع ملاك الأراضى الزراعية ستة أمثال الضريبة المقررة على الأرض (أى ستة أعوام مقدماً) مقابل إعفاءه من نصف الضريبة المقررة بصفة مستمرة ويكون له حق الملكية التامة لها. وكان من نتائج هذا القانون استقرار المزارعين والفلاحين ، اهتمام الفلاحين بزيادة الانتاج امتلاك الفلاحين للأراضى الزراعية.

([20])parliamentary debates house of commons fourth series Vol CCLXXVL P 1160.
([21])I bid P 1160.

وعن قروض مصر وكيفية تعامل انجلترا معها طرح سؤال فى البرلمان البريطانى بتاريخ ٦ مارس ١٨٨٣م تحت عنوان مصر – قرض التعويض الجديد حيث سأل ويلفريد لوسن Sir wilfrid Lawson سكرتارية الولاية للشئون الخارجية حول صحة ما هو مدرج فى المستوى الخامس الحالى ومعرفة أنه سيتم تدعيم صناديق القروض المصرية وانعاشها بمبالغ متاحة للإدارة الداخلية للدولة وما هى الخطوات التى يمكن تنفيذها تمهيداً للعمليات التجارية وفقاً لهذه الظروف لكى تدعم حكومة سيادتها الحكومة المصرية فى تعديل المرسوم المعروف باسم " قانون التصفية (*) من أجل توفير التعويضات من الايرادات المخصصة لدفع كامل المستندات.

كما صرح اللورد أدموند فيتذموريس Lord Edmond Fitzmaurice قائلا: إن هدف الحكومة المصرية إدخال الاقتصاد إلى أقسام مختلفة من الخدمة العامة لهذا البلد لكى تواجه بشكل ممكن المتطلبات المتعلقة بها بدون فرض ضرائب جديدة في القضايا المطروحة بالجزء الثانى التى تكمن فيه ، وأخشى من الإفراط فى أهمية الإجابة أو الرد على السؤال ، على أن تكون أكثر من مجرد رد على سؤال النائب.

وعن السياسة المالية التى اتبعتها انجلترا فى مصر فأنه تم مناقشتها بجلسة ١٣ أغسطس ١٩٠٠ م حيث قال Mr. Courtenay warner" أنه ينبغى وجود بعض التوضيح مع إشارة إلى مبلغ ١٦٤٠٠٠جنية والتى تم السؤال عنها للتكلفة فى مصر. حيث لاحظ أن وزارة " النقل والتخزين و التعبئة "، بأن لهم مرتبات إضافية وأنهم ينفقون ما فوق المليون جنيهاً كعلاوات إضافية. والتى تكون أقل من نصف مليون جنيهاً فعلا تم انفاقها . وهذا خطأ كبير بأن من الظاهر إدارة الحرب تؤيد هذه العلاوات أكثر مما تفعله فعلياً ، وهذه الإجابة ذكرها السكرتير المالى للخزانة فى الليلة السابقة حيث كانت إجاباته غير محددة. وليس هناك شك في ذلك بأن العضو المبجل قلق لهذا الفعل ولكن إجابته كانت تنم عن هذا القلق"

رد عليه العضو: Mr. F.W.Wilson يقول " إنه يرغب فى إنهاء هذا القلق ، وأشار إلى أن المرتبات قد تم خلطها مع العلاوات الإضافية . والأمور الأخرى وذلك كنتيجة للفكر العام حيث أن النقود قد تم إنفاقها عليهم ، حيث أنها فعلياً تم انفاقها فى الاتجاهات ومجالات أخرى ، حيث إن الدولة ليست مقتنعة حتى تتولى الحكومة بطلب الامدادات بالعلاوات الإضافية بجدية تامة " [٢٢].

ونستنتج من هذا وجود شك وعدم مصداقية في كشوف المالية الخاصة بالمرتبات والعلاوات للموظفين الأجانب بمصر بالاضافة إلى عدم ملاءمة الثكنات للجيوش البريطانية بل يريدون إنشاء قطاع سكانى فى مراكز مهمة بمصر و مبالغ جديدة تفوق التكلفة المخصصة لها.

---

*تألفت لجنة دولية في ٣ مارس ١٨٨٠ م من الدول التي لها معظم الديون لبحث الحالة المالية وهي التي أصدرت قانون التصفية في ١٧ يوليو ١٨٨٠م وكانت أهم أحكامه: تحديد نفقات الحكومة السنوية بأقل من نصف الايرادات وتخصص الباقي لحساب الدين العام . وهذا كان في عصر الخديو توفيق ١٨٧٩م : ١٨٩٢م. وفي ظل وزارة رياض باشا تألفت ١٨٧٩م . والتي أدت سياسة وزارة رياض بشعور المصريين بالسخط من وزارته وإثارة الروح الوطنية لدي المصريين الذين طالبوا بوقف التدخل الأجنبي والقضاء على الحكم المطلق وقيام الثورة العرابية .

(22)I bid P 1165.

واختتم سياسة انجلترا فى مصر بحادثة دانشواى حيث ناقشت جلسة ١٨ يونيه ١٩٠٦ م موضوع هجوم الضباط البريطانيين فى مصر حيث سأل مستر ديلون Mr.Dillonسكرتير الولاية للشئون الخارجية إذا ما كان يستطيع إعطاء أية معلومات عن السبب فى الحادثة بين المصريين والضباط البريطانيين ، وإذا ما كان الضباط البريطانيون بزيهم الرسمى ، و رد سير Sir Edward Grey بأن المعلومات التى تسلمناها من الإحصائيات الشعبية هناك خلال مسيرة الأطفال من القاهرة إلى الاسكندرية قد أفادت بأن خمسة ضباط بريطانيين قد تم الهجوم عليهم بواسطة مواطنين ، أثناء إطلاق النار على الحمام فى قرية قرب طنطا و توفى ضابط واحد متأثراً بجراحه ، واثنان آخران قد جرحا جروحاً خطيرة والسبب الفعلي للهجوم لم يتم تأكيده بعد ولن يتم معرفته إذا ما كان الضباط فى هذا الوقت بزيهم الرسمى أم لا. والأمر سيتم التعامل معه وفقا لنص الخديوى سنة ١٨٩٥ م حتى ١٨٩٥/٢/٢٥ م والذى ينص علي حدود خاصة للتعامل مع جرائم العنف ضد الضباط ورجال جيوش الاحتلال، والاجتماعات لمناقشة هذه المحاولات التى ستجرى أمام العامة فإن الحقائق عن السبب لا يمكن أن يتم معرفتها حتى يحدث طلب قضائي بتحقيق موسع.

رد مستر ديلون Mr. Dillon يسأل إذا ما كان من حق العضو المبجلالسماح لهؤلاء المصريين استجوابهم لمعرفةهل كان الضباط يرتدون زيهم الرسمى اثناء وقوع هذه الحادثة أى كانوا يقيمون بواجبهم الوطنى [٢٣].

تلك هى السياسة البريطانية التى كانت متبعة و كيف كانت تناقش فى أروقة البرلمان لاستمرار نجاحها و دراسة عوامل عدم نجاحها لتدارك الخطأ من سياستهم، و كل هذا من خلال تقارير سنوية ترسل من المسئولين البريطانيين فى مصر ، ثم يتم محاسبتهم وفقاً لخطة زمنية موضوعة فى مصر و السودان .

(23)parliamentary debates house of commons fourth series Vol, CLVIII, P. 1366.

الخاتمة

نلاحظ وجود احزاب سياسية لها مصالح مع الاحتلال ، و التغير الواضح و السريع للسياسة البريطانية نتيجة للظروف المحيطة بمصر مثل حادث دنشواى و تغير التام للسياسة البريطانية بعزل اللورد كرومر و تعيين الدون جورست مع اختلاف الشخصية واسلوب العمل فى مصر اى تغير من سياسةالشدة و العنف إلى سياسة اللين ،بالأضافةإلى اتفاقية فريدة من نوعها و لم يسبق نظيرها فى القانون الدولى . ونجد اكثر القضايا مناقشة فى البرلمان هذه الاتفاقية و مبررات انجلترا لها و مدى تمسكها باحقيتها باحتكار مصر و فصل مصر عن السودان ، عن طريق تحديد الحدود المصرية السودانية .لم تنس انجلترا سياستها المستقبلية فى السودان و ايضاً المعاهدات السابقة و التى ابرمتها فى مصر و السودان . و جعل استمرارها فيه مصلحة لها أو كيفية المحافظة علي تلك الاتفاقيات لضمان استمرار وجودها فى مصر و السودان معاً . و كيفية حصول انجلترا على زيادة مساحة الأطيان فى السودان لتعميرها ، ثم فصل إدارة رى السودان عن مصر بطريقة تأليف لجنة توزيع مياه النيل ثم فصل السودان عن مصر اقتصادياً . و بذلك نجد السودان هى الصخرة التى تتحطم عليها جميع المفاوضات بسبب تمسك مصر بوحدتها مع السودان و رغبة انجلترا فى إستئثارالسودان فى سبيل استقلال مصر الصورى .

ختاماً لهذه الدراسة يمكن التوصل لمجموعة من النتائج كان أهمها : -

- بالنسبة لأهم القضايا الأكثر استحوازاً على جلسات البرلمان التى تمت مناقشتها داخل البرلمان هى القضايا السياسية الممثلة فى سياسة انجلترا فى مصر و السودان و اتفاقية الثنائية ١٨٩٩ و حادثة دنشواى ١٩٠٦ ، و ثورة ١٩١٩ و لجنة ملنر ، و تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والذى فشل فى ايجاد حل لتسوية النزاع فى العلاقات المصرية البريطانية بسبب تحفظاته الأربعة . و نجحت الضغوط التى مارسها أعضاء البرلمان من تغير سياستها من الشدة الى اللين وفقاً ما تتطلبه الظروف الدولية من متغيرات .
- و من مآخذ التى نأخذها على البرلمان عدم الأهتمام بالقضايا الأجتماعية التى تخص الشعب المصرى مثل التعليم و فئات المجتمع المصرى و السودانى و قبائله ، بل ناقش القضايا التى تخصه و تكون تابعة للمصلحة الحكومة البريطانية و هى قضية مقتل

السيرلى ستاك و رد فعل اعضاء البرلمان من تساؤلات ارغمت الحكومة على تنفيذ دفع الغرامة المقررة عليهم لمقتل السردار، و زيادة مساحة الأطيان فى السودان لتعميرها. و ايضاً قضية مقتل بطرس غالى .و لم يذكر البرلمان فى مناقشاته عن زعماء الحركة الوطنية سواء من المصريين أو السودانيين الإ النزر القليل دون تعظيم لدورهم المهم فى الحركة الوطنية بل وصفوهم انهم مصدر للقلق و مثيرى الشغب و سب فى توتر العلاقات معهم .و بالأضافة إلى تجاهل المناقشات البرلمانية مد امتياز قناة السويس حيث كان المد منذ ١٨٨٣ ، ١٨٨٦ ، ١٨٩٠ ، ١٩٠٨ ، و اخيراً ١٩١٠ بأنها لم تناقش بالشكل الأمثل لأنها كانت سرية للغاية و لكن كانت المناقشات حول التجارة و كيفية سيرها ، و أغفال البرلمان لدور مصطفى كامل لأنه قال ثلاثة مقالات عن هذا الموضوع . و هذه تعتبر مآخذ على البرلمان البريطانى بأستئثاره لقضايا معينه دون الأخرى . مع محافظة انجلترا لصدقتها مع الدولة العثمانية و احتكارها لشئون مصر .

- لم نغفل أثر مناقشات الجلسات البرلمانية على السياسة البريطانية بمصر المتمثلة فى تغير السياسة البريطانية من الشدة فى عهد اللورد كرومر إلى اللين فى عهد الدون جورست مما اقتضى الأمر لعزل اللورد كرومر و تعيين الدون جورست . و عزل السودان عن مصر و استئثار انجلترا بالسودان و أقامة الحكم الثنائى فى السودان و لكن استأثرت بريطانيا بالنفوز ، و اصبح الحكم البريطانى هو السائد .و التحدث عن الحكم الذاتى داخل البرلمان مما أعطى بعض الشىء للوطنيين المصريين فى مناطق قليلة للحكم الذاتى و لو حتى صوريا و ما أثير من معارضة و جدل داخل الجلسات البرلمانية حول الأمتيازات الأجنبية مما أثرت على الحكومة البريطانية من الغاء تلك الامتيازات .
- بالنسبة لموقف مجلس العموم البريطانى من اتفاقية السودان١٨٩٩ نجد أن معظم الأعضاء أدركوا الأهمية الأقتصادية للسودان ، و كتم أى صوت عالى يندد بوحده مصر و السودان و كان لأعضاء البرلمان فى مناقاشاتهم اثناء جلسات البرلمان يشجعوا على انفصال السودان عن مصر
- نلاحظ ايضاً أن مجلس العموم أدرك تمام الأدراك الأهمية الأقتصادية لمصر و ما تمثله هذه الأهمية لبريطانيا فدارت جميع المناقشات حول هذا الهدف لتوثيق العلاقة الأقتصادية بين الطرفين و تأمين التجارة الأهم و هى تجارة القطن .
- اتسم موقف البرلمان من القضية المصرية بالطابع الحزبى ، مع مراعاة الظروف الدولية . و أياً كانت الحكومة البريطانية ، سواء أحراراً ومحافظين أو عمال ، كانت هدفها خدمة المصالح البريطانية و تنفيذ ما ورد فى الأتفاقية الثنائية ١٨٩٩ ، و تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .
- شهد البرلمان وجود الأصوات التى دافعت عن القضية المصرية و طالبت الحكومة البرلمانية الوفاء بالتزاماتها تجاهم . ولم تكن معارضة اعضاؤه دعماً للقضية المصرية بقدر ما كانت مسانده للرعايا البريطانية فى مصر ، و اخيراً هناك حقيقة لابد من إنهاء هذه الدراسة بها و هى أن مجلس العموم البريطانى كان الهيئة الأهم فى اتخاذ كثير من القرارات الحاسمة فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية .

- وجود سياسة بريطانية كانت ترسمها الحكومة البريطانية فى انجلترا و ينفزها المعتمد البريطانى فى مصر . و متابعة مناقشاتها في أروقة البرلمان لاستمرار نجاحها ودراسة عوامل عدم نجاحها لتدارك الخطأ من سياستهم ، وكل هذا كان من خلال تقارير سنوية ترسل من المسئولين البريطانيين فى مصر ، ثم يتم محاسباتهم وفقاً لخطة زمنية موضوعة وجدول أعمال لتلك السياسة البريطانية فى مصر والسودان معاً .

المصادر والمراجع

أولا: وثائق غير منشورة:

أ ـ الأجنبية:

مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية The Foreign Office

مطبوعات سرية مودعة بدار الوثائق العامة بلندن The Publice Record Office والمصورة بالميكروفيلم بمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس تحت رقم٤٠٧ .

1-F.O 407(1920-1924).

Further Correspondence respecting thefairs of

Egypt and the Sudan.

.

- F.O.407 /188 incl No 2 F.o to Cairo.oct,8 1924.
- F.O.407-196 NO 162 A llenby to Curzon May5 – 1924
- F.O .407 …195 NO93 Allenby to Curzon Nov 28 ..1922.

ب- المنشورة:

Parliamentary Debates Official Report

House Of Commons 1899-1924

الدوريات:-

- المؤيد: ١٣ اكتوبر ١٩٠٦

- المؤيد: ٢٨ اكتوبر ١٩٠٦.
- الأهرام: ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٠.

الرسائل الجامعية:

- سيد عبد المنعم السيد : سياسة الاحتلال الانجليزى فى مصر ١٨٨٣ – ١٩٠٧ . رسالة ماجستير (غير منشورة) – كلية الآداب- جامعة القاهرة ١٩٨٥.

المراجـــع:

أ- **العربيـة:-**

- د/ عبد العظيم رمضان: **أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان**، الهيئة المصرية العامة للكتاب مكتبة الأسرة، ١٩٩٦ ، صـ ٥٩.
- مخزون: **ضحايا مصر في السودان وقضايا السياسة الانجليزية**، الطبعة الثالثة لطباعة السفير بالاسكندرية سنة ١٩٣٥.
- د/ محمد فؤاد شكرى: **مصر والسيادة بالسودان**، القاهرة ١٩٥٧ .
- ـــ: **مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية** في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ – ١٨٩٩، القاهرة ١٩٥٧
- د/ عبد الفتاح عبد الصمد منصور: العلاقات المصرية السودانية فى ظل الاتفاق الثنائى ١٨٩٩- ١٩٢٤.
- د/ محمد صبرى: **الأمبراطورية السودانية** فى القرن التاسع عشر القاهرة ١٩٤٨.
- د/ شهدى عطية: **تطور الحركة الوطنية**، ١٨٨ – ١٩٥٦، الدار المصرية للكتب، القاهرة ١٩٥٧.

ب - المراجع الأجنبية:

- The earl of lord Cromer modern Egypt.london,1911.
- Marlowe , John :Anglo- Egyption relations 1800 – 1956,second Ediftion ,copyright,1965.
- Lutifi , Al-Sayyid , AfAf; Egypt and Cromer, astudy. In Anglo-Egyptian relations, London, 1968, p. 190.